



ملخص ورقة عمل

Mitigating Systemic Risk - A Role for Securities Regulators

إعداد

قسم العلاقات الدولية

ورقة عمل عن الحد من المخاطر النظامية – دور الجهات الرقابية

مقدمة:

قامت اللجنة الفنية Technical Committee التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) International Organization of Securities Commissions بإصدار ورقة عمل عن الحد من المخاطر النظامية – دور الجهات الرقابية Mitigating Systemic Risk A Role for Securities Regulators. وترکز هذه الورقة على دور الجهات الرقابية في موضوع المخاطر النظامية، إضافة لذلك فإن هذه الورقة تهدف لتوعية منظمة الايوسكو وأعضائها حول كيفية تحديد المخاطر النظامية ومراقبتها والحد منها وإدارتها. وتأتي هذه الورقة ضمن توجه الايوسكو في التعامل مع المخاطر النظامية ومساعدة أعضائها في هذا المجال وذلك تحقيقاً للمبدأين 6 و 7 من مبادئ الايوسكو التي تم إقرارها في شهر يوليو 2010. وفيما يلي ملخص لأهم ما جاء في هذه الورقة.

هيئات الرقابة على الأوراق المالية والمخاطر النظامية

لقد عملت المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية الايوسكو IOSCO على الحد من حجم المخاطر النظامية التي تكتنف الاستثمار باعتبارها واحدة من الأهداف الرئيسية الثلاثة للنظم الرقابية، وقد تواصل هذا الاهتمام، حيث تم التعبير عنه في المبدأين الجديدين اللذان تم تبنيهما اعتباراً من يوليو 2010 واستحدثتهما على النظم الرقابية بهدف التعامل مع المخاطر النظامية بصورة أكثر فاعلية، وهما علي وجه التحديد كما يلي:

المبدأ السادس – على الجهة الرقابية أن يكون لديها أو تساهم في عمليات مراقبة وتحديد وإدارة المخاطر النظامية من خلال تشريعاتها ومهامها.

المبدأ السابع – على الجهة الرقابية أن تتخذ ما يلزم أو تساهم في عملية مراجعة نطاق القوانين والنظم الرقابية

تم بناء ورقة العمل على هذه المبادئ التي تبنتها منظمة الايوسكو والتي تعد تقديمها لعملية تطوير آلية التحديد والتحليل والرقابة والتصدي للمخاطر النظامية، تعتبر في الوقت نفسه، أحد الوسائل الهامة للعمل على استقرار النظم المالية.

أهم النتائج الرئيسية :

لقد وضعت ورقة العمل في سياق ما تضمنته دور الجهات الرقابية على الأوراق المالية فيما يختص بالمخاطر النظامية، والتي اشتملت على الطرق والوسائل الضرورية التي يجب أن تتطور في أسواق الأوراق المالية، الطرق والمؤشرات التي يجب على الجهات الرقابية استخدامها في بحثها لتحديد مصادر المخاطر النظامية، الإرشادات نحو الكيفية التي تتصرف بها الجهات الرقابية في التقليل والحد من حالات حدوث المخاطر النظامية، وأيضا للتخفيف من حدتها حالة حدوثها. وعليه، فقد كان من أهم ما تمخضت عنه النتائج الأولية ما يلي :

1. يعتبر كل من الإفصاح والشفافية من أهم الأمور المحورية في تطوير تحديد ماهية المخاطر النظامية، وفي الوقت نفسه، لتعزيز قدرة الجهات الرقابية عن طريق تزويدها بالمعلومات المطلوبة التي تساعد على اتخاذ الإجراءات في مواجهة المخاطر النظامية. ولعل أهمية الشفافية في الأسواق وفي المنتجات المتعامل فيها تكمن في كونها أداة فاعلة في فهم واستيعاب ما يجري عن كثب وأيضا في التعامل المناسب مع المخاطر النظامية، كما أن من شأنها أيضا أن تتيح مزيدا من الفرص للمشاركين في الأسواق المالية لتحديد تكلفة المخاطر. وعليه، فإن على الجهات الرقابية مسؤولية من نوع خاص واهتماما يجب توجيه الجانب الأعظم منه نحو زيادة الشفافية في الأسواق وأيضا في تعزيز الإفصاح التام والكامل عن المنتجات الاستثمارية وعن المشاركين في هذه الأسواق .

2. إن الإشراف الرقابي القوي على ممارسة الأعمال يعتبر من الأمور الضرورية والرئيسية في التعامل مع تعارض المصالح وأيضا في التعامل مع وجود حوافز غير مرغوب فيها في النظام المالي. فبدون تلكم الرقابة، تصبح الحوافز مشوهة ولها نتائج وعواقب وخيمة، مثلا على ذلك زيادة التمويل الاستثمار عن طريق الاقتراض

وزيادة الخطورة في النظام المالي. ومع وجود هذه الرقابة، فإن ثقة المستثمر في الأسواق سوف تزيد مما سيساهم في الاستقرار في الأسواق .

3. ضرورة تركيز الجهات الرقابية على التجديد والإبداع في الأدوات المالية وتأثيراته على سلامة واستقرار النظام المالي. يجب تشجيع التجديد والإبداع وذلك بغرض أن يصبح أداة لتطوير وزيادة كفاءة الأسواق أو لإدخال منتجات مفيدة ومشاركين جدد في الأسواق أيضا. كما أنه يجب التركيز والمراقبة الشديدة على التجديد والإبداع الذي يكتنفه الغموض أو عدم الوضوح وكذلك الذي تكون فيه إدارة المخاطر غير ملائمة.

4. استنادا إلى حقيقة أن الدور الفاعل والرئيس في صناعة الخدمات المالية بوجه عام، يعتمد في المقام الأول على الأسواق المالية وبقدرتها على إيجاد المخاطر أو نقلها، وعليه، فإنه يجب على الهيئات الرقابية أن تعمل على التعاون مع المشرفين الآخرين وأن تعمل على تطوير التفاهم الشامل لاقتصاديات أسواق الأوراق المالية، ونقاط ضعفها وارتباطها وتداخلها مع القطاع المالي بشكل عام والاقتصاد الحقيقي. إن المشاركة وتبادل المعلومات حول الأسواق المالية سوف يكون ضروريا حتى يمكن النظم الرقابية من تقديم رقابة أكثر ملائمة وكافية بدرجة كبيرة تجاه المخاطر النظامية.

5. من الضروري والمهم للأجهزة والهيئات الرقابية على الأوراق المالية أن تعمل على تطوير معايير ومقاييس المخاطر الرئيسية المتعلقة بالمخاطر النظامية والتي تنشأ من جراء تنفيذ المعاملات والعمليات التي تقوم بها الأسواق المالية والارتقاء في الوقت نفسه بالمفاهيم حول تطبيقات الخطوات الملموسة اللازمة حيال المخاطر النظامية المتعارف عليها والتي تم تحديدها.

وفى الواقع فإن ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الورقة يمثل إطار فعال وكفؤ ومتين للتعامل مع المخاطر النظامية بالنسبة للجهات الرقابية على الأوراق المالية، وعلى أية حال، فإن عملية تطوير كيفية التعامل مع المخاطر النظامية من قبل الهيئات الرقابية في مجال الأوراق المالية هي

عملية مستمرة وتتطلب مزيدا من إجراء البحوث والدراسات. وتعمل منظمة الايوسكو على استمرارية مشاركتها ومشاركة أعضائها في عملية تطوير أطر المخاطر النظامية وبصفة خاصة من خلال اللجنة القائمة للمخاطر والأبحاث Standing Committee on Risk and Research.

وفي هذا الخصوص، فإن لدى المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية قناعة مفادها أن الهيئات الرقابية على الأوراق المالية تلعب الدور الفاعل والرئيس ليس فقط في تحديد المخاطر النظامية بل وأيضا في طريقة التعامل معها ومجابهتها، مما يمثل تقليل لهذه المخاطر خلال العمليات اليومية والمعاملات.

وعليه فإن على كل عضو من أعضاء IOSCO أن يعمل على تحديد رد فعله واستجابته من واقع هيكل نظامه الرقابي وسلطاته النظامية الوطنية وأيضا بما يتناسب مع حجم السوق والملاح الرئيسية لأهم ما يتميز به هذا السوق. وبالتالي، فإن علي الهيئات الرقابية في النظم المختلفة أن تقوم بدورها الفردي بناءً على معطيات السوق لديها بما يمثل في جملة إضافة ومبادرة وليس بالضرورة أن يكون نقلا أو نسخة من عمل أحد الأعضاء الآخرين .

كما أن منظمة الايوسكو IOSCO تؤكد على أنه من الضرورة أن تتعاون كل الهيئات الرقابية للأوراق المالية وتحمل المسؤولية تجاه المخاطر النظامية بالمشاركة مع كل من المصارف المركزية والأجهزة الرقابية التي تعمل على تنفيذ الإجراءات الاحترازية والتنظيمية. وبهدف تعزيز هذه المشاركة في المسؤولية، يجب أن يساهم هذا التعاون مع الأجهزة والمنظمات الأخرى مثل مجلس الاستقرار المالي (FSB) Financial Stability Board، ولجنة بازل، والاتحاد العالمي لهيئات الرقابة على التأمين والمنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية IOSCO، في زيادة تبادل المعلومات والخبرات والتنسيق بين هذه الجهات جميعا.